

دراسة تحليلية لأثر تغيرات سعر النفط على الاقتصاديات العربية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري

Analytical study of the impact of changes in the price of oil on the Arab economies -Case Study The Algerian economy

عبد الحق بوقفة¹، سفيان بوزيد²

¹ جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، bougoffa1@gmail.com

² جامعة مستغانم (الجزائر)، bouzid.soufiane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/12/06 تاريخ القبول: 2021/07/15 تاريخ النشر: 2021/11/06

Abstract:

This study aimed to analyze the changes in oil prices and its impact on the Arab economies, the case of Algeria, during the period 2012-2016, and the study was conducted by analyzing the various values and statistics during the study period. Among the most important results, the demand, supply and reserves of Oil is one of the factors that govern the mechanism of price in the oil market.

Finally, the study recommended the need to diversify the revenues of exports outside hydrocarbons by restructuring the productive sector, and the need to formulate a macroeconomic policy far - It relies mainly on green energy sources Alternative fuels.

Keywords: Oil price, GDP, Algerian economy.

JEL) Classification : E20, H25

المخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل تغيرات أسعار النفط خلال الفترة 2012- 2016، و أثرها على الاقتصاديات العربية، و خصصنا حالة الجزائر، و تمت الدراسة عن طريق تحليل مختلف القيم والإحصائيات خلال الفترة، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها، إن الطلب والعرض و الاحتياطي من النفط هي من بين العوامل التي تحكم آلية السعر في السوق النفطي، وأخيرا أوصت الدراسة بضرورة تنويع إيرادات الصادرات خارج المحروقات عن طريق إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، و كذا ضرورة صياغة سياسة اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الاعتماد بشكل رئيسي على مصادر الطاقة الخضراء البديلة للمحروقات.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، الناتج المحلي الإجمالي، الاقتصاد الجزائري.

رموز JEL: E20, H25

1. مقدمة:

يعتبر النفط من الطاقات التي لا يمكن الاستغناء عنها فهو مصدر للطاقة التي تدخل في كل تفاصيل الحياة، و أصبح ثروة ناضبة تنهافت عليها كل الدول، ما أدى إلى حصول تذبذبات خطيرة في أسعاره ارتفاعا و هبوطا، هذه التذبذبات شكلت أزمات بترولية متكررة أثرت على جميع اقتصاديات البلدان، و يعتبر سوق النفط متأثرا بجملة من السياسات و الاستراتيجيات المتضاربة المصالح.

إن الجزائر ذات اقتصاد ريعي في جميع المجالات، واقتصادها من أكثر الاقتصاديات تأثرا بأسعار البترول، وبعد الأزمات المتكررة التي طرأت على أسعار النفط انعكست مباشرة على الصادرات النفطية التي بدورها أثرت على الأسعار، الأمر الذي خلف حالة من عدم الاستقرار، و الجزائر الآن تبحث عن السياسة الرشيدة في تسييرها محاولة تنشيط مختلف القطاعات البديلة للنفط من اجل تحقيق أهدافها المسطرة.

الإشكالية: كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني؟

و سنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال النقاط التالية:

المحور الأول: الإطار العام لسوق النفط العالمية و محداداتها الرئيسية

المحور الثاني: اثر تطور سوق النفط العالمية على الاقتصاديات العربية

المحور الثالث: اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

المحور الأول: الإطار العام لسوق النفط العالمية و محداداتها الرئيسية

1- الأسس النظرية لسوق النفط:

1-1- تعريف النفط: هو مادة سائلة وهي الهيدروكربونات السائلة و يطلق عليها النفط الخام، هذه المادة السائلة لها رائحة خاصة و متميزة و لونها متنوع بين الأسود و الأخضر و البني و الأصفر، كما انه مادة لزجة وهذه للزوجة مختلفة بحسب الكثافة والنوعية، هو سائل يتكون بالأساس من خلاط معقدة وغير متجانسة، و يوجد في الطبيعة على ثلاثة أشكال هي: الشكل السائل (النفط الخام)، و الشكل الغازي (الغاز الطبيعي)، بالإضافة إلى الشكل الصلب أو شبه الصلب كالإسفلت وهي حالة نادرة الوجود (مخلفي، 2013-2014، الصفحات 07-08).

1-2- تعريف و طبيعة السوق النفطية: هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر و زمن معلومين، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر معلوم (بوجمعة، 2009، صفحة 45).

والسوق النفطية العالمية هي من أكثر الأسواق تقلبا و تغيرا بحيث يصعب رصدها و اقتفاء أثرها، وذلك نظرا للاعتماد العالمي الشديد على الوقود الناضب واستخدامه في كافة المجالات. ويمكن وصف هذه السوق بأنها سوق احتكار قلة باعتبار انه يهيمن عليه عدد محدود من البائعين وتوجد من بينها وحدات كبيرة تتمكن من التأثير في السوق النفطية ونجد (سمية، 2014-2015، صفحة 28):

- **السوق الفورية:** هي عبارة عن سوق حرة يتم فيها تداول يومي للسلعة البترولية خارج إطار العقود الطويلة الأجل، من اجل التخلص من الفوائض البترولية بغيت تحقيق التوازن بين العرض و الطلب.

- **السوق المستقبلية:** تعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط إذ لا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب و عدم الاستقرار، ومن ثم فان السوق المستقبلية تحقق لمشتري النفط تامين احتياجاته المستقبلية مع ضمان حمايته ضد تقلبات السعر خلال فترة الانتظار، التي يصعب التنبؤ خلالها باتجاه الأسعار في ظروف تتسم بعدم الاستقرار.

1-3- السعر النفطي: هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود (الزین و قرونقة، 2016، صفحة 87)، لذلك فانه عند الحديث عن السعر ينبغي أن نعرف انه لا يوجد سعر موحد للنفط في جميع أنحاء العالم بل هناك سعر لكل نوع من النفط، وثمة ثلاثة أنواع معتمدة و هي نفط خام غرب تكساس، نفط برنت الذي ينتج من بحر الشمال في انجلترا، إضافة إلى ما يسمى بنفط سلة أوبك، الذي يتألف ابتداء من جانفي 2017 من 14 نوع من الخام حسب آخر تقرير لمنظمة الأوبك (منظمة الاقطار العربية المصرة للبترول (اوابك)، 2018، صفحة 53)، و غالبيتها من الدول الأعضاء في أوبك، و تختلف الأسعار حسب النوعية من حيث كثافة النفط و مكوناته و مواصفاته، و لا يوجد هناك ما يسمى بسعر لنفط أوبك، و إنما يوضح مؤشرات لذلك فالمنتبع لتاريخ أسعار النفط و تطوراته يوقن أن سعر النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة إنما كان يتم وفقا لمصالح الشركات النفطية، مما

دراسة تحليلية لأثر تغيرات سعر النفط على الاقتصاديات العربية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري

ساهم في تعدد أشكاله حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة هذه الشركات، فنجد (الزبن و قرونقة، 2016، صفحة 87):

- **الأسعار المعلنة** التي ما هي في الواقع إلا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب و حيوي، بل إن الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الربح و الضريبة على الأرباح بموجبها،
- **الأسعار المتحققة أو الأسعار الفورية** هذه الأسعار دائما هي اقل من الأسعار المعلنة،

- **أسعار الإشارة** التي تكون عادة في مستوى وسط ما بين السعرين السابقين،
- **أسعار الكلفة الضريبية** تمثل هذه الأسعار في الواقع الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبيرة من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعنية.

2- محددات سوق البترول العالمية: يمكن تحديد هذه المحددات في الطلب العالمي على البترول و الكميات المعروضة منه، و مستويات المخزون، وتفاعل تلك العناصر فضلا عن عدد من العوامل الأخرى، التي تنعكس كلها على مستويات الأسعار، و من هذه المحددات نجد (صندوق النقد العربي، ، 2010، صفحة 188):

2-1- الطلب العالمي: يعرف الطلب على البترول بأنه مشتق من الطلب على السلع و الخدمات، و بشكل عام يعتمد الطلب على النفط على معدلات النمو السكاني و الاقتصادي و على أسعار النفط و أسعار مصادر الطاقة البديلة إضافة لتأثير سياسات ترشيد الاستهلاك في القطاعات المستهلكة للنفط سواء قطاع النقل أو القطاع الصناعي أو قطاع توليد الكهرباء.

2-2- العرض العالمي: يعتمد العرض من النفط الخام على عوامل عدة أهمها حجم الاحتياطي المؤكد و سعر النفط و علاقته بأسعار المصادر الأخرى البديلة، و على السياسات الحكومية المتعلقة بالضرائب و أنظمة الاستثمار لإنتاج النفط و بدائله، و يعتمد أيضا على ظروف الإنتاج و التطور التقني و الاستقرار السياسي في مناطق الإنتاج، أما العرض من المنتجات النفطية فيعتمد على ظروف الاستثمار في تلك المرافق و غيرها من العوامل و كما هو الحال بالنسبة للطلب فقد حدثت تطورات عدة في جانب العرض من

النفط سواء فيما يتعلق بقاعدة المورد ذاته (حجم الاحتياطي) أو ظروف وتكاليف و مناطق إنتاجه أو تنظيم الصناعة النفطية سواء فيما بين مراحل الصناعة (إنتاج الخام أو التكرير أو التسويق) أو داخل كل مرحلة أو نوعية الملكية (أي شركات نفط تملكها الدولة أو شركات نفط عالمية).

2-3- المخزون التجاري: يعتبر التغير في المخزون إذ تحتفظ الشركات العاملة في مجال البترول خصوصا في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بمخزونات من الخام و من المنتجات النفطية المكررة لأغراض تشغيلية سواء لأعمال التكرير لديها أو لمواجهة التقلبات في الطلب بسبب تغير أنماط الاستهلاك الموسمي من المنتجات، و يعتمد حجم المخزون التجاري على مستويات الأسعار السائدة و المتوقعة، و على تكاليف التخزين و غير ذلك من العوامل ذات طبيعة تجارية، و يتغير هذا المخزون بالزيادة أو النقصان اعتمادا على السلوك التجاري للشركات و على أنماط الطلب الموسمي، و تعتبر حركة المخزون النفطي و خاصة في الدول الصناعية احد المؤشرات الهامة للصناعة و المؤثرة في سوق النفط العالمية و أسعاره، خصوصا خلال فترات الأزمات، حيث أن عملية بناء المخزون تعني الزيادة في الطلب على النفط كما أن عملية السحب من المخزون تعني إمدادات نفطية إضافية في السوق (صندوق النقد العربي، 2010، صفحة 190).

2-4- أسعار النفط: ينعكس التفاعل بين آليات السوق (عرض و طلب و مخزون) بشكل مباشر على مستويات الأسعار، التي تشهد تقلبات مختلفة بناء على ما هو سائد من عوامل في السوق، و تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أهمية التفرقة بين أسعار النفط الخام و أسعار المنتجات في محطات التكرير و أسعارها للمستهلك النهائي، فأسعار الخام تتأثر بظروف العرض و الطلب و المخزون و بتنظيم السوق النفطية على المستوى العالمي، أما أسعار المنتجات المكررة فتتأثر بأسعار النفط الخام في كل منطقة جغرافية، و تكاليف التكرير، و مواصفات المنتجات فيها، أما أسعارها للمستهلك النهائي فتتأثر بالعوامل السابقة مجتمعة إضافة إلى السياسات الضريبية في الدول المستهلكة، حيث تفرض معظمها ضرائب على الاستهلاك، هذه الضرائب تزايدت حتى أصبحت تشكل في بعض الدول أكثر من ثلاثة أضعاف سعر البرميل الخام.

دراسة تحليلية لأثر تغيرات سعر النفط على الاقتصاديات العربية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري

2-5- عامل المضاربة: من العوامل التي لا يمكن تجاهلها حيث لها تأثيرها على الأسعار هي عامل المضاربة من خلال صناديق الاستثمار المنتشرة في الأسواق المالية للدول الصناعية، و قد أدت المضاربة من خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذاً آمناً لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجز الأمنية في السوق ما يؤدي إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبقة، و يمكن القول بأن عمليات المضاربة تعتمد على صناعة المخاوف و ترويجها الأمر الذي يعني توقع المزيد من التذبذبات في أسعار النفط في ظل الظروف المضطربة في معظم مناطق الإنتاج.

المحور الثاني: المعالم الأساسية لسوق النفط العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية

1- تطورات السوق النفطية العالمية: مرت السوق البترولية العالمية بمراحل تنظيمية مختلفة منذ نشأتها، و قد اتسمت كل منها بسمات اختلفت عن سابقتها ابتداءً باحتكار عدد من الشركات البترولية الكبرى لمراحل الصناعة المختلفة و بالتالي سيطرتها على السوق البترولية العالمية بشكل عام، ثم أخذت الدول المنتجة للبترول بما في ذلك الدول العربية، زمام التأثير على تنظيم السوق البترولية من خلال منظمة الأوبك وذلك عبر تبني استراتيجيات مختلفة تطلبتها كل مرحلة من مراحل التطور للسوق و ما ساد فيها من عوامل عديدة كان لها الأثر البين على محددات السوق الرئيسية من طلب و عرض و مخزون و أسعار.

فخلال عام 2016 بلغ المعدل السنوي لسعر سلة أوبك حوالي 40.7 دولار للبرميل، و هو أقل مستوى له منذ عام 2005، متأثرة بعوامل عديدة و متشابكة أثرت بشكل مباشر على أساسيات السوق المتمثلة في الطلب و العرض، فقد سجل الطلب العالمي على النفط نمواً بمعدل 1.3 مليون برميل يومياً، مقارنة بمعدل نمو بلغ 1.8 مليون برميل يومياً عام 2015، ليصل مستواه إلى 94.4 مليون برميل يومياً، عام 2016، كما استمرت وفرة الإمدادات حيث ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية بمعدل 0.7 مليون برميل يومياً، لتبلغ 96.4 مليون برميل يومياً، كما تأثرت أسعار النفط العالمية بعدة عوامل أخرى من أهمها التباطؤ في نمو اقتصاديات الدول الصناعية و بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك استمرار التباطؤ في نمو الاقتصاد الصيني، مما انعكس ذلك سلباً على الآفاق المستقبلية للنفط (صندوق النقد العربي، 2015-2016، صفحة 85).

1-1- الإمدادات العالمية للنفط: شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام و سوائيل الغاز الطبيعي) خلال 2016، ارتفاعا بنحو 0.7 مليون برميل يوميا، أي بنسبة 0.8% مقارنة بالعام السابق ليصل مستواها إلى 96.4 مليون برميل يوميا، بعدما كان 95.7 مليون برميل يوميا، في 2015، وهذا الارتفاع هو ارتفاع متواصل منذ 2012 أين كان 90.9 مليون برميل يوميا، و في 2013 ارتفع بنحو 0.6 مليون برميل يوميا، ليصبح 91.5 مليون برميل يوميا، أما في 2014 فقد وصل إجمالي الإمدادات ليصل إلى 92.9 مليون برميل يوميا، وارتفع بنحو 2.8 مليون برميل يوميا، في 2015. (صندوق النقد العربي، 2015-2016، صفحة 86)

1-2- الطلب العالمي للنفط: ارتفع الطلب العالمي للنفط خلال عام 2016 بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا، و بمعدل نمو بلغ 1.3% منخفضا عن نظيره المسجل في عام 2015 و هو 1.9%، ويعود ذلك إلى تراجع وتيرة النمو في الطلب على النفط من المجموعات الدولية المختلفة، قد شهد الطلب العالمي للنفط تذبذبا في الاسعار منذ 2012 أين كان الطلب مليون برميل يوميا، و في 2013 ارتفع بنحو 0.6% ، ليصبح 1.6 مليون برميل يوميا، أما في 2014 فقد انخفض بمقدار 0.4 مليون برميل يوميا ليصبح 1.2 مليون برميل يوميا، ليعود للارتفاع في 2015.

وقد شهد عام 2016 تباطؤا في نمو الاقتصاد العالمي، حيث تراجعت معدلات النمو من 3.2% خلال 2015 إلى 3.1% خلال عام 2016، لأسباب تعود بدرجة رئيسية إلى تباطؤ النمو في اقتصاديات الدول الصناعية، وهذا الانخفاض هو انخفاض متواصل منذ 2012 أين كان 3.5%، و في 2013 انخفض بنحو 0.2% ، ليصبح 3.3%، أما في 2014 فقد ارتفع ارتفاعا طفيفا بمقدار 0.1% ليصبح 3.4%، وواصل انخفاضه في 2015 ليصل إلى 3.2%.

دراسة تحليلية لأثر تغيرات سعر النفط على الاقتصاديات العربية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري

الجدول (01): الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2010-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	
46.7	46.2	45.8	46.0	46.0	الدول الصناعية (مليون برميل/يوم)
0.8	0.9	0.6-	0.1	0.2	الزيادة السنوية %
47.7	46.7	45.6	44.2	43.0	دول العالم النامية المتحولة (م ب/ي)
1.9	2.4	3.2	2.9	1.9	الزيادة السنوية %
94.4	92.9	91.4	90.2	88.9	إجمالي العالم (مليون برميل/يوم)
1.3	1.7	1.3	1.4	1.0	الزيادة السنوية %

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016-2012، متاح

على الخط: <http://www.amf.org.ae>، تاريخ التحميل 2017/03/28، ص: 89.

1-3- اتجاهات الأسعار: انخفضت أسعار النفط العالمية خلال 2016، لتصل إلى أقل مستوياتها منذ 2005، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 26.5 و 51.7 دولار للبرميل مشكلا بذلك انخفاضا بحدود 8.8 دولار للبرميل، اي ما يعادل نسبة انخفاض 17.8% بالمقارنة مع مستويات عام 2015. والجدول الموالي يوضح متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة 2008-2016.

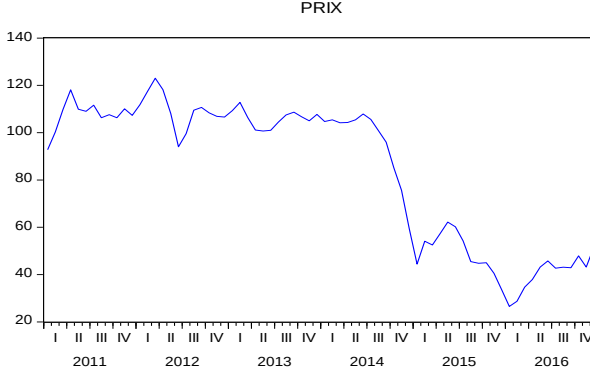
الجدول (02): متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك (2008-2016)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط السعر السنوي	94.4	61.0	77.4	107.5	109.5	105.9	96.2	49.5	40.7

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصرة للبترول (أوبك)، أعداد مختلفة من تقرير الامين العام السنوي 2016 و 2008، العدد 2016، 43، متاح على الخط:

www.oapec.org ، تاريخ الاطلاع: 2018/03/01، ص: 52

الشكل (01): المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك (2016-2011)



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS بالاعتماد على تقارير سنوية مختلفة

2- تطور الصادرات النفطية للدول العربية: انعكست معدلات أسعار النفط خلال 2016 على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، و الداعم الرئيسي لاحتياجات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، و المعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها، ويمكن إيضاح هذا التطور من خلال ما يلي (منظمة الأقطار العربية، 2016، الصفحات 62-63):

و لعل البيانات الشهرية المتعلقة بحركة أسعار النفط و قيمة صادراته الشهرية المقدرة لدول الأوبك تعطي صورة أوضح للآثار السلبية التي نجمت عن حركة الأسعار خلال العام، ففي جانفي 2016 عندما وصلت أسعار سلة

خامات أوبك إلى 26.5 دولار للبرميل قدرت قيمة صادرات النفط للدول الأعضاء بنحو 15.4 مليار دولار، و في شهر جويلية 2016 بلغت قيمة صادرات النفط 25.9 مليار دولار بفضل تحسن الأسعار وصول متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى 45.8 دولار للبرميل، ثم أخذت قيمة صادرات النفط في التذبذب ما بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى خلال الأشهر التالية لتصل في شهر ديسمبر 2016 إلى أعلى مستوى لها خلال العام و هو 31.2 مليار دولار عندما بلغت الأسعار أعلى مستوياتها أيضا لتصل إلى 51.7 دولار للبرميل.

و عند المقارنة السنوية نلاحظ انخفاض قيمة الصادرات لدول الأوبك من 313.4 مليار دولار عام 2015 إلى 281.8 مليار دولار عام 2016 و ذلك نتيجة للانخفاض في

دراسة تحليلية لأثر تغيرات سعر النفط على الاقتصاديات العربية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري

مستويات الأسعار خلال 2016 بنسبة 17.8%، و يمثل ذلك انخفاضا بمقدار 31.6 مليار دولار اي بنسبة 10.1%.

وعلى مستوى الدول الأعضاء في منظمة الأوبك ، فقد تباينت نسبة الانخفاض من بلد لآخر، و تصدر دولة ليبيا الدول التي شهدت انخفاضا في عوائدها بسبب انخفاض إنتاجها ويحدود 26.2%، خلال العام بالمقارنة مع العام السابق بسبب الظروف الأمنية التي تمر بها البلاد تلتها دولة قطر بنسبة انخفاض حوالي 19.8% ومملكة البحرين 17.7% و جمهورية مصر العربية 17.7%، تلتها الجزائر بنسبة 16.9%، ودولة الكويت 15.3%، والمملكة العربية السعودية 14.8%، ودولة الإمارات العربية المتحدة 13.4%، في حين ارتفعت قيمة صادرات النفط في جمهورية العراق ويحدود 16.8% بسبب ارتفاع متوسط إنتاجها بنحو 1.1 مليون برميل خلال 2016، مقارنة بمتوسط عام 2015، والجدول التالي يوضح قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء خلال 2012-2016.

الجدول رقم (03): قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء (2012-2016)

	2016	2015	2014	2013	2012	
الإمارات	43449	50193	76447	94495	93613	
البحرين	2534	3079	6034	7216	7269	
تونس	-	-	-	-	-	
الجزائر	11352	13661	26976	29807	34662	
السعودية	116721	136978	264207	284906	307119	
سورية	-	-	-	-	-	
العراق	58023	49695	81740	90411	92685	
قطر	7542	9404	21511	18162	21014	
الكويت	37807	44612	81923	97025	99735	
ليبيا	2642	3581	7821	27659	41705	
مصر	1774	2155	4175	4590	4770	
الإجمالي	281844	313358	570834	654271	702573	

المصدر: تقرير الامين العام السنوي 2016، العدد 43، ص: 63.

2-2- قنوات تأثير سوق البترول العالمية على الاقتصاديات العربية: لعب النفط و الغاز الطبيعي منذ سبعينيات القرن الماضي دورا أساسيا في تطوير اقتصاديات الدول العربية

النفطية، فالنفط و الغاز الطبيعي سلع ضرورية تستخدم كمصادر للطاقة، و تقوم الدول العربية المنتجة لهما بتصديرهما إلى الأسواق العالمية، مما يترتب عليه الحصول إيرادات بترولية تؤثر بصورة كبيرة على اقتصاديات الدول العربية المنتجة فتلك العوائد تؤثر على الدخل الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي و الميزانية العامة في الدول النفطية. ويتم إنفاق هذا الدخل على سلسلة من النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية، والتي تؤثر بدورها على الاستثمار والاستهلاك وتوفر النقد الأجنبي، وما يترتب عليه من زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسطية والاستهلاكية.

وتتأثر اقتصاديات الدول العربية المنتجة الرئيسية للنفط، في الدرجة الأولى بالعائدات النفطية التي تلعب دورا رئيسيا في تمويل عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الدول، و على الرغم من ان العائدات النفطية كانت في بداية السبعينيات منخفضة نتيجة لانخفاض أسعار النفط، إلا أنها أثرت بصورة ملموسة في اقتصاديات هذه الدول حيث مكنتها من التوسع في تمويل برامج التنمية المختلفة.

2-3- الوضع المستقبلي للدول العربية المنتجة في السوق البترولية العالمية: إن التغيرات في المشهد العالمي لأسواق الطاقة عموما اوجد فرصا و فرض تحديات على الدول المنتجة و المصدرة للنفط منها الدول العربية، لقد أصبح جليا أن التقلبات في أسواق النفط تؤثر على إنتاج وصادرات و إيرادات النفط وحجم وأنماط الاستثمار في إنتاجه و تكريره، و بالتالي يؤثر على النمو الاقتصادي وعلى استراتيجيات التنويع الاقتصادي وأساليب إدارة الإيرادات النفطية. لقد أصبح مستقبل النفط عالميا وتوقعات الطلب والعرض منه وتطور الأسواق العالمية محددا هاما لاستراتيجيات التنمية في الدول العربية المصدرة للنفط لما لذلك من تأثير على خياراتها بالنسبة للإنتاج و الاستثمار و الاستهلاك المحلي و الصادرات من النفط و الغاز و بالتالي الاستدامة و النمو.

وتشير التقديرات إلى أن الصادرات والواردات من النفط المتوقع أن تزداد بنسبة زيادة قدرها 33% لتصل إلى 63مليون برميل يوميا عام 2030، أما صادرات الغاز العالمية فمن المتوقع أن تزداد بما نسبته 48% لتبلغ 990مليار متر مكعب عام 2030، ويذكر أن معظمها ستكون تجارة بحرية على شكل غاز طبيعي مسيل، وسيكون الشرق الأوسط

دراسة تحليلية لأثر تغيرات سعر النفط على الاقتصاديات العربية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري

وبالأخص الدول العربية محور حركة التجارة العالمية للنفط كما كانت خلال العقود الماضية، يضاف إليها الغاز في الوقت الحاضر وخاصة من دولة قطر.

المحور الثالث: اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

1- تطور أسعار النفط من 2012 إلى 2016: أدى التدهور في سوق النفط الذي بدا في النصف الثاني من سنة 2014 إلى أول عجز للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر منذ 1998، و على الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات من السلع المقدر ب 11.8% أدى التراجع الحاد في أسعار البترول سنة 2015 بنسبة 47.1% إلى عجوزات في الحساب الجاري وكذا في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات تقدر ب 27.3مليار دولار، على التوالي.

في سنة 2016 أدى الانخفاض المستمر في أسعار البترول بنسبة 15.2% إلى انخفاض الصادرات من المحروقات بنسبة 15.6% و مع ذلك سمح تراجع الواردات من السلع بنسبة 6.1%، المتزامن مع التقلص الحاد في عجز بند "مداخل عوامل الإنتاج"، في الحد من العجز في الحساب الجاري و الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى حوالي 26 مليار دولار (بنك الجزائر، 2016، صفحة 49).

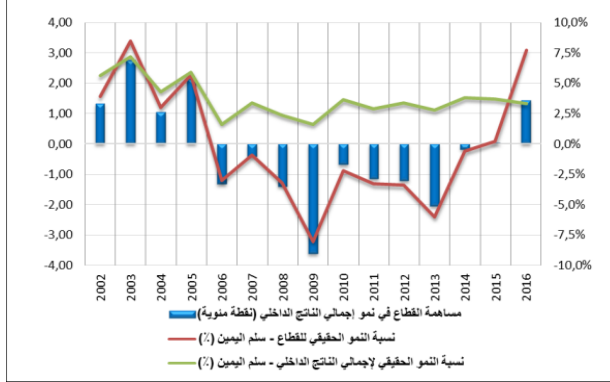
2- اثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: أدى تواصل انخفاض متوسط سعر البترول في 2016 (-15.2%)، بعد الانخفاض الحاد في 2015 (-47.1%)، إلى عجوزات جد معتبرة في ميزان المدفوعات وحسابات المالية العامة والحسابات الخارجية وسعر الصرف، و ذلك للسنة الثالثة على التوالي. وفيما يلي عرض تأثير انخفاض اسعار البترول على اهم مؤشرات الاقتصاد الكلي (بنك الجزائر، 2012-2016، الصفحات 27-40):

2-1- الأثر على الناتج المحلي الإجمالي: في 2016 بقي النشاط الوطني قويا نسبيا، مجرا بالنمو المعتبر لقطاع المحروقات، بالرغم من التراجع القوي في نمو إجمالي الطلب الداخلي من حيث القيمة ، أين بلغ إجمالي الناتج الداخلي 17406.8 مليار دينار، و من حيث الحجم نما إجمالي الناتج الداخلي ب 3.3% في تراجع طفيف مقارنة بسنة 2015 (3.7%)، و بالنسبة لقطاع المحروقات فهي تولد 17.4% فقط من تدفق الثروة (إجمالي الناتج الداخلي)، مقابل 18.8% في 2015 و 27% في 2014، و لكنها تساهم بواقع

43.8% في نمو هذا الأخير مقابل 1.5% فقط في 2015. (بنك الجزائر، 2012-2016، صفحة 42)

و الشكل الموالي يوضح مساهمة قطاع المحروقات في نمو إجمالي الناتج الداخلي من 2012 إلى 2016.

الشكل (02): مساهمة قطاع المحروقات في نمو إجمالي الناتج الداخلي



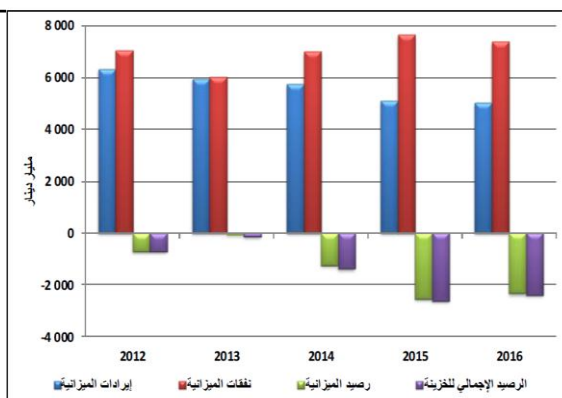
المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص: 27

2-2- الأثر على المالية العامة:

كان العجز الميزاني لسنة 2015 الأكثر ارتفاعا منذ سنة 2009 نتج هذا الوضع عن انخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات بحوالي 30 %، عقب انخفاض يقارب 47 % في متوسط سعر البترول، وعن ارتفاع معتبر في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز أدى الانخفاض المستمر في سعر البترول، ب 15.2 % في 2016 ، إلى تواصل انخفاض إيرادات المحروقات بحوالي 25 % .في حين، ويفضل انخفاض ملموس في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز، وارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات، تراجع العجز الميزاني نوعا ما في سنة 2016 إلى 13.5 % من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 15.3% في 2015. الشكل الموالي يبين تطور مؤشرات المالية العامة.

الشكل(03):تطور مؤشرات المالية العامة (2012-2016)

دراسة تحليلية لأثر تغيرات سعر النفط على الاقتصاديات العربية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري

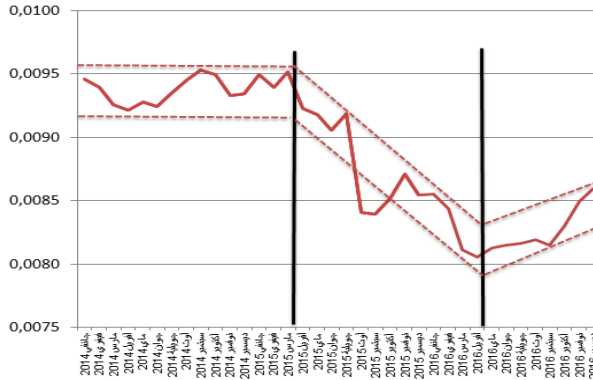


المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص: 30

2-3- الأثر على سعر الصرف: في سياق هذه التقلبات الحادة في أسواق الصرف العالمية والمستوى المتدني لأسعار البترول، واصل بنك الجزائر، تدخله النشاط في سوق الصرف ما بين المصارف، بصفته الموقر الرئيسي للعمليات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، لضمان هدفه في هذا المجال، وهو الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريبا من مستواه التوازني. يجدر بالذكر أن المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار يتم تحديده حسب أهم أساسيات الاقتصاد الوطني، لاسيما أسعار البترول، مستوى الإنفاق العام والفوارق في الإنتاجية وفي التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين. في سياق اتساع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين وتراجع أسعار البترول، ترافقا مع تدهور المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، انخفض سعر الصرف الاسمي للدينار، من جديد، في 2016 مقابل الدولار والأورو ولكن بوتيرة أضعف من تلك المسجلة في 2015. مقابل الدولار الأمريكي، انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 100.46 دينار للدولار الواحد في 2015 إلى 109.47 دينار في 2016، أي انخفاضاً بنسبة 8.2% مقابل انخفاضاً قدره 19.8% في سنة 2015. وفي الوقت نفسه، انخفضت قيمة الدينار الجزائري بنسبة 8.03% مقابل الأورو بين سنتي 2015 و 2016، لتبلغ 121.18 دينار للأورو الواحد في 2016، مقابل 111.44 دينار للأورو الواحد في 2015. بالمتوسط الشهري، تراجع سعر الدينار مقابل الدولار طوال الفترة الممتدة من جانفي 2014 حتى ماي 2016، من 78.11 دينار للدولار إلى 86.99 دينار للدولار في

ديسمبر 2014، ثم إلى 107.27 دينار للدولار في ديسمبر 2015 وإلى 109.79 دينار للدولار في ماي 2016. تميزت الفترة الممتدة من جوان 2016 إلى ديسمبر 2016، من جهتها، باستقرار نسبي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار 110.15 دينار للدولار الواحد في جوان 2016 مقابل 110.9 دينار للدولار الواحد في ديسمبر 2016.

الشكل (04): تطور المتوسطات الشهرية لسعر الصرف الدينار/اللاورو



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص: 40

2-4- الأثر على ميزان المدفوعات: بدأ متوسط السعر الشهري للبرميل، الذي استقر عند حوالي 110 دولار للبرميل في السداسي الأول من 2014، في الانحدار القوي خلال النصف الثاني من نفس السنة ليبلغ 57,98 دولار للبرميل في ديسمبر 2014، استمر هذا الاتجاه التنازلي طوال سنة 2015، ليصل سعر البترول أدنى مستواه في جانفي 2016 بـ 31,1 دولار للبرميل. ارتفعت، بعد ذلك، أسعار البترول لتبلغ 53,96 دولار للبرميل في ديسمبر 2016. بالمتوسط السنوي، انتقلت أسعار الخام من 100,2 دولار في 2014 إلى 53,1 دولار في 2015 ثم إلى 45 دولار في 2016.

نتيجة لذلك، انخفضت قيمة الصادرات من المحروقات بنسبة 15.6 % في 2016 و- 43.4% في 2015، وذلك على الرغم من الزيادة المحسوسة في الكميات المصدرة (10.7%). بالفعل، تراجعت صادرات المحروقات من 33.08 مليار دولار في 2015 إلى 27.92 مليار دولار فقط في 2016 مليار دولار في حين، عرفت صادرات المحروقات انتعاشا في الثلاثي الرابع من 2016 لتبلغ 8.47 مليار دولار، أي زيادة قدرها 2

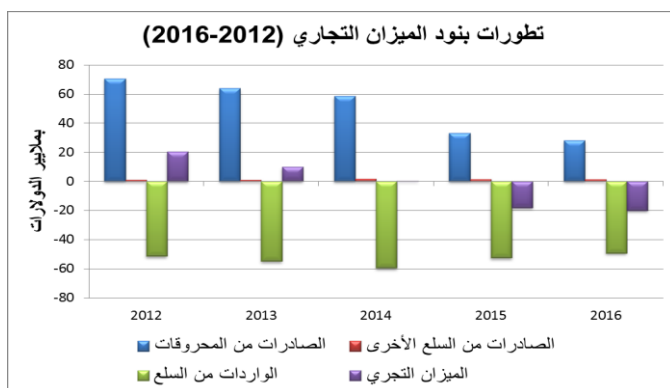
دراسة تحليلية لأثر تغيرات سعر النفط على الاقتصاديات العربية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري

مليار دولار مقارنة بالمعدل الثلاثي للثلاثيات الثلاثة الأولى من نفس السنة 6.49مليار دولار. و في الوقت نفسه بقيت الصادرات خارج المحروقات على مستوى منخفض يقدر ب 1.39 مليار دولار في 2016.

فيما يتعلق بالواردات من السلع، فقد انخفضت في 2016 للسنة الثانية على التوالي، وذلك بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من اتجاه تصاعدي دون انقطاع، باستثناء سنة 2009 بالفعل تراجعت هذه الواردات من 59.67 مليار دولار في 2014 إلى 52.65مليار دولار في 2015 ثم إلى 49.44 مليار دولار في 2016 ، أي انخفاض قدره 3.21مليار دولار بين سنتي 2015 و 2016 .

و الشكل الموالي يوضح تطورات بنود الميزان التجاري خلال 2012-2016.

الشكل (05)



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر

2017، ص: 45

الخاتمة: من خلال التطرق لموضوع الدراسة تم التوصل الى ما يلي:

- ❖ إن الطلب و العرض و الاحتياطي من النفط هي من بين العوامل التي تحكم آلية السعر في السوق النفطي، إضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى.
- ❖ إن نتائج الدراسة التحليلية بينت الأثر المباشر لتقلبات سعر النفط على الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ما يلي يمكن ادراج التوصيات التالية:

- ❖ بضرورة تنويع الإيرادات الصادرات خارج المحروقات عن طريق إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، و كذا ضرورة صياغة سياسة اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الاعتماد بشكل رئيسي على مصادر الطاقة الخضراء البديلة للمحروقات.
- ❖ ضرورة الاعتماد على مختلف القطاعات البديلة و التي نجد منها:
- ❖ فتح المجال أمام البنوك الإسلامية وتوفير البيئة الملائمة لنشاطها.
- ❖ الاعتماد على القطاع السياحي باعتبار أن الجزائر تمتلك مؤهلات سياحية هامة.
- ❖ الاعتماد على القطاع الفلاحي، و إعادة بعث الاستثمار في الأراضي الفلاحية
- ❖ ضرورة الاستثمار في الطاقات البديلة بكل أنواعها.

قائمة المراجع:

- بنك الجزائر. (2012-2016). *مختلف التقارير السنوية*. تم الاسترداد من التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر : [/https://www.bank-of-algeria.dz](https://www.bank-of-algeria.dz)
- بنك الجزائر. (2016). *التقرير السنوي 2016*, sur 09 2017, Consulté le 09 2017, sur <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2016ar.pdf>
- حمزة بن الزين، و وليد قرونقة. (2016). *اثر تطورات اسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال 2000-2015*. *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية (3)*,
- امينة مخلفي. (2013-2014). *محاضرات حول: مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد نفط) للسنة الثالثة اقتصاد و تسيير بترولي*. I. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.
- صندوق النقد العربي. (2015-2016). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. Consulté le 03 28, 2017, sur <http://www.amf.org.ae>
- صندوق النقد العربي. (2010). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. Consulté le 03 28, 2017, sur <http://www.amf.org.ae>

دراسة تحليلية لأثر تغيرات سعر النفط على الاقتصاديات العربية دراسة حالة الاقتصاد الجزائري

- قويدري قوشيح بوجمعة. (2009). انعكاسات تقلبات اسعار البترول في الجزائر على التوازنات الكلية. مذكرة ماجستير. قسم العلوم الاقتصادية ، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي .
- منظمة الأقطار العربية. (2016). تقرير الأمين العام السنوي. تاريخ الاسترداد 15, 03, 2017، من <https://oapecorg.org/ar/Home>
- منظمة الاقطار العربية المصرة للبترول (اوابك), (2018). جانفي .(النشرة الشهرية جانفي 2018 sur www.oapecorg.org, 03 01, 2018, Consulté le
- موري سمية. (2014-2015). اثر تقلبات اسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة قياسية. اطروحة دكتوراه تخصص: مالية دولية. قسم العلوم الاقتصادية، تلمسان: جامعة ابوبكر بلقايد.